المملكة المغربية
المجلس الأعلى للتعليم

نشرة المجلس الأعلى للتعليم 3

العدد 3 – يوليوز 2008

افتتاحية العدد

السيد عبد العزيز مزيان بلفقيه في افتتاح الملتقى السنوي الأول للتقويم

"لقد انخرط المغرب، منذ سنة 2000، في إصلاح شامل لمنظومته التربوية، منطلقا في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بوصفه الإطار المرجعي لهذا المشروع، من أن العملية التقويمية للمنظومة تشكل مقوما أساسيا من مقومات الإصلاح. وضمن هذا المنظور، حرصت بلادنا على إحداث هيئة وطنية للتقويم لدى المجلس الأعلى للتعليم، باعتباره مؤسسة دستورية استشارية واقتراحية وتقويمية، وفضاء يتيح، بفضل مكوناته التمثيلية والتخصصية، تبادل الرأي المتعدد والاستناد إلى الخبرة، في كل ما يهم قضايا التربية والتكوين، وذلك في انفتاح دائم على التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

وحرصا من المجلس الأعلى للتعليم على تجسيد هذه العلاقة التلازمية بين الإصلاح التربوي وتقويمه، وفي إطار المهام الموكولة إليه، تمكن، في هذا الظرف الوجيز منذ إعادة تنظيمه، من إصدار تقريره الأول حول حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها.

ولا حاجة للتأكيد على أن عملية تقويم المنظومات التربوية، لكي تتم على نحو ناجع، ولكي تحقق أثرا ملموسا في المساعدة على توجيه السياسات التعليمية والرفع المطرد من جودة التربية والتكوين، ينبغي أن ترتكز على أربعة مقومات أساسية:

- يتمثل أولها في القبول الجماعي بالتقويم، بوصفه قيمة تهدف إلى التطوير والتقدم، وثقافة تتوخى أن تكون متقاسمة، ومجالا مستمرا للبحث العلمي التخصصي، ولاسيما في ميدان التربية والتكوين، الذي يطرح صعوبات خاصة حينما يراد قياسه وتقويمه وفق مؤشرات قابلة للتكميم.
- أما المقوم الثاني، فيكمن في اعتماد آليات وأدوات للتقويم، مؤسسة منهجيا وعلميا، تتسم بالشفافية والمصداقية، وتأخذ بعين الاعتبار شروط المنظومة الخاضعة للتقويم وطبيعة المؤسسات، وكذا انتظارات الفاعلين التربويين والشركاء، ولاسيما آباء التلاميذ وأسرهم.
- ويتحدد المقوم الثالث في مأسسة التبادل المنتظم والإصغاء المتفاعل والمبني على الهدف المشترك لتحقيق قيمة مضافة، بين الهيئة المضطلعة بالتقويم وبين القطاعات والمؤسسات المشرفة على التربية والتكوين، وذلك من منطلق أن عملية التقويم ليست مجرد رصد للاختلالات، ولكن دورها ينبغي أن يتجه، بالأساس، نحو استدراك التعثرات وتوطيد الإنجازات وتطويرها، والبحث المستمر عن كل ما من شأنه أن يدفع بالمنظومات التربوية إلى تحسين أدائها ومردوديتها.
- أما المقوم الرابع والأخير، فيكمن في قدرة التقويم على الإسهام في تقوية التعبئة حول قضايا المدرسة، بإخبار صانعي القرار، والفاعلين التربويين، وأسر المتعلمين عن الواقع التربوي والتكويني، في اتجاه إذكاء نقاش موسع وبناء حول السبل الكفيلة بتطوير وتحسين إنجازية مؤسسات التربية والتكوين"

مقتطف من كلمة الرئيس المنتدب للمجلس في افتتاح الملتقى العلمي السنوي الأول للتقويم (يوم 17أبريل 2008)

معالم دالة في مسار المجلس

30 يوليوز 2006: الإعلان عن إرساء المجلس الأعلى للتعليم.

10 فبراير 2006: إصدار الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم.

14 شتنبر 2006: تنصيب المجلس الأعلى للتعليم.

4 نونبر 2006: لقاء التعارف بين أعضاء المجلس وإرساء القواعد المنهجية لعمله.

30 نونبر وفاتح دجنبر 2006: التداول في مشروع النظام الداخلي للمجلس وفتح باب الترشيح للعضوية باللجان الدائمة، بمناسبة انعقاد الدورة العادية الأولى.

27 و28 فبراير وفاتح مارس 2007: اعتماد الرأي حول تأهيل التعليم العتيق بالمغرب، خلال الدورة العادية الثانية للمجلس.

23 و24 ماي 2007: الندوة الوطنية حول "المدرسة والسلوك المدني".

16 و17 و18 يوليوز 2007: المصادقة على رأي المجلس في موضوع دور المدرسة في تنمية السلوك المدني، خلال الدورة العادية الثالثة للمجلس.

12 و13 و14 نونبر 2007: التداول في موضوع واقع مهنة التدريس والتكوين، تقديم التصميم المفصل للتقرير الأول حول حالة وآفاق منظومة التربية والتكوين، والتداول حول قضايا التربية والتكوين ذات الأولوية في آفاق اشتغال المجلس خلال الدورة العادية الرابعة.

25 و26 و27 فبراير 2008: تقديم وتدارس المحاور الكبرى لتقرير المجلس برسم سنة 2009، عرض المحاور الأساسية لإعداد مشروع مقترح المجلس في موضوع: "الارتقاء بهيئة ومهنة التدريس والتكوين" والاستماع إلى النقابات التعليمية في الموضوع بمناسبة الدورة العادية الخامسة للمجلس.

24 مارس 2008: اعتماد الصيغة النهائية للتقرير الأول حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها.

16 أبريل 2008: رفع التقرير الأول للمجلس إلى العلم السامي لجلالة الملك.

في هذا العدد

معالم دالة في مسار المجلس: 1
ملف العدد: حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها 2
حوار مع السيد مدير الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس 4
فضاء الرأي المتعدد 5
أنشطة المجلس 6
البرنامج الاستعجالي 2009–2012 9
تقرير المجلس في الصحافة الوطنية: اهتمامات واستخلاصات 10
آفاق في المسار 11

ملف العدد :
حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها

سياق إعداد التقرير:

طبقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.05.152 المؤرخ في 11 محرم 1427 (الموافق ل 10 فبراير 2006)، يقوم المجلس الأعلى للتعليم «بإعداد تقرير عن حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها»، ضمن المهمة التقويمية المنوطة به، التي تروم ضمان التتبع والتقويم الدائمين للإصلاحات المعتمدة والنتائج المحصلة، واستكشاف مختلف السبل المتاحة لتحقيق تقدم المنظومة.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يتوسط أعضاء مكتب المجلس الأعلى للتعليم ، يوم تقديم التقرير لجلالته

ويأتي إصدار التقرير الأول للمجلس في سياق تحولات دولية أضحت فيها مردودية البلدان، ولاسيما على مستوى التنمية البشرية، مرتبطة بشكل وثيق بأداء منظوماتها التربوية، كما أصبح البحث عن الكفاءات يتجاوز الحدود الجغرافية، وأضحت سيادة اقتصاد المعرفة أمرا واقعا.

هل ما تزال المدرسة المغربية تضطلع بدورها في التعليم على النحو الأمثل؟ هل تربي المدرسة أجيالا قادرة على الإسهام في ترسيخ مجتمع مواطن؟ هل تُعد الأفراد لولوج الحياة المهنية على أكمل وجه؟ هل تنجح فعلا في لعب دورها بوصفها فضاء لتكافؤ الفرص وتعميم المعرفة؟ ثم ما العمل من أجل إنجاح مدرسة للجميع؟

تساؤلات حول مستقبل المدرسة المغربية العمومية، سعى تقرير المجلس حول حالة المنظومة وآفاقها الإجابة عنها، عبر عمليات تحليلية واستشرافية، ارتكزت على تشخيص للإنجازات الفعلية وللتعثرات التي ما تزال قائمة، لتخلص إلى مقترحات لملاءمة المقاربة المتبعة لتدبير إصلاح المنظومة، بالاستناد إلى مبادئ جديدة للتطبيق، والتركيز على أولويات ومداخل عمل دقيقة، وبناء تعاقد ثقة مع هيئة التدريس؛ تعاقد كفيل بالسير نحو أفق جديد للمدرسة المغربية.

منهجية إعداد القرير

تزاوج المنهجية المعتمدة في إعداد التقرير الأول للمجلس الأعلى بين المقاربتين الشمولية والموضوعاتية في تعدد أبعادها، هادفة إلى اقتراح بعض الإضاءات للخيارات العمومية في ميدان التربية والتكوين، وإلى الإسهام في إذكاء نقاش دائم وبناء، مبني على وقائع دقيقة ومعطيات ملموسة.

تكمن المقاربة الشمولية في تناولها لمختلف القضايا المشتركة بين مكونات المنظومة، وحسب القطاعات والأسلاك، بما في ذلك اعتمادها على معطيات إحصائية ومؤشرات ترصد الجوانب البيداغوجية والتكوينية والتأطيرية.

أما المقاربة الموضوعاتية، فركزت على موضوعة محددة خصت، في هذا التقرير،هيئةومهنةالتدريس والتكوين. ومن أجل دراسة هذه القضايا، استند إعداد التقرير على أعمال الهيئة الوطنية للتقويم، وعلى الاجتهاد الجماعي المتقاسم داخل المجلس بمختلف مكوناته، بالإضافة إلى اعتماده على شبكة من المؤشرات تراعي المعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن، بتحليل ملموس يأخذ خصوصيات المنظومة بعين الاعتبار، وإجراء دراسات مقارنة مع المنظومات التربوية الدولية.

مكونات ومضامين التقرير

يتكون التقرير التقويمي الأول للمجلس من أربعة أجزاء متكاملة:

تقرير عام يمثل الجزء الأول، يقدم نظرة أفقية وتركيبية، ويقف على السمات الأساسية لمنظومتنا الوطنية للتربية والتكوين، كما يتناول بالتحليل نقائصها ونجاحاتها، ويشخص الإكراهات، ويبرز مداخل التغيير الممكنة قبل اقتراح بعض أولويات الإصلاح، والشروط الملائمة لتحقيقها.

جزء ثان تحليلي، يشكل القاعدة العلمية للتقرير، ويسعى لتقديم تقويم شامل، وبتجرد، للأداء الكمي والكيفي لمدرستنا، ولاسيما ما يتعلق بولوج التربية، وتكافؤ الفرص، واكتساب المعارف والكفايات الأساسية، علاوة على تقويم المزايا التي تعود بها المنظومة على بلادنا بالنظر إلى الموارد المرصودة لها، واعتبارا لمتطلبات نجاعتها الداخلية والخارجية.

جزء ثالث عبارة عن أطلس مبياني، يتضمن ما يناهز مائة مؤشر للأداء الكمي والنوعي للمنظومة، في شكل رسوم بيانية، وجداول وخرائط، مرفوقة بشروحات وتوضيحات.

جزء رابع موضوعاتي حول مهنة التدريس، يركز على مسألة الموارد البشرية الخاصة بالمدرسة، اعترافا بالدور الحاسم للمربي في مشروع الإصلاح. لذلك، يتوخى إبراز صورة موضوعية عن عالم المدرس، وإعادة تحديد دوره، وحاجاته، وشروط عمله، ومحفزاته.

يتضمن التقرير، بالإجمال، فصلا يقدم نظرة عامة عن الحالة الراهنة للمدرسة المغربية بعرض العناصر الرئيسة لتشخيص المنظومة، وآخر يهدف إلى تقديم آفاق فعلية لإنجاح مدرسة للجميع في شكل مداخل عمل استشرافية.

ويمكن تلخيص حالة المنظومة في شكل حصيلة متباينة، بإنجازات حقيقية واختلالات ما تزال قائمة:

الإنجازات:

على مستوى تعميم ولوج التربية: بلغت نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي 94% خلال الموسم الدراسي 2006-2007؛ – تستقبل المنظومة حاليا ما يقارب مليون طفل إضافي، مقارنة بسنة 2000، من أصل ما يفوق 6 مليون ونصف من المتعلمين المتواجدين اليوم فيها؛ – تقلصت فوارق نسب التمدرس بين المناطق، وبين الذكور والإناث بالنسبة للفئة العمرية 6-11 سنة؛

على المستوى البيداغوجي: بالنسبة للتعليم المدرسي، مثلا، تم القيام بمراجعة شاملة للمناهج والبرامج، واعتماد تعددية الكتاب المدرسي في مختلف الأسلاك؛ – مراجعة نظام التقويم والامتحانات والشواهد في مختلف الأسلاك؛ بالنسبة للتعليم العالي، تم إرساء الهندسة البيداغوجية الجديدة، مع إحداث مسالك وتكوينات متنوعة واعتماد نظام الوحدات والمجزوءات؛ بالنسبة للتكوين المهني، تم، بصفة خاصة، تجديد هندسة نظام التكوين المهني العمومي والخاص، واعتماد المقاربة بالكفاءات، مع اعتماد مرونة أكبر في مدد التكوين.

على مستوى الحكامة: تم تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي للمنظومة منذ 2000، ولاسيما بإحداث قوانين كل من التعليم الإلزامي، التعليم الأولي، التعليم الخصوصي، وإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وتنظيم التعليم العالي، والتكوين المهني. كما تم اعتماد نموذج جديد للحكامة اللامتمركزة، مع انطلاق الأكاديميات الجهوية سنة 2003، وتكريس استقلالية الجامعة على المستويات البيداغوجية والأكاديمية والإدارية والمالية.

الاختلالات:

رغم الإحرازات المسجلة في مسار إصلاح المنظومة، ظل الأثر النوعي لهذه المكتسبات غير ملموس في الفضاءات التعليمية ولدى المجتمع وشركاء المدرسة، وذلك بالنظر إلى استمرار عدد من النقائص والتعثرات، إذ ما تزال بعض المؤشرات الكمية والكيفية للمنظومة تعاني من القصور، تجليها النسب المرتفعة للهدر والتكرار، وضعف الجودة والمردودية الداخلية والخارجية للمنظومة. ويعتبر التقرير أن ضعف هذه المؤشرات يرجع، بالأساس، إلى خمسة محددات رئيسية تتمثل في:

مسألة إشكالية الحكامة: تظل الحاجة ملحة للمزيد من نقل المسؤوليات والصلاحيات إلى مستوى الجهات؛ وتقوية الجسور والتناسق في ما بين مكونات المنظومة، والى إرساء شبكات التربية والتكوين؛ أمام استمرار التخطيط من الأعلى (الإدارة) نحو الأسفل (المؤسسات التعليمية)، دون مراعاة للحاجات والأولويات المحلية والمشاكل الخاصة بكل مؤسسة تعليمية. فضلا عن عدم توفر نظام شامل وفعال للإعلام؛ وضعف فعالية مجالس الأكاديميات الجهوية ومجالس التدبير، وعدم انسجامها مع منطق التدبير التشاركي على الصعيد المحلي.

صورة لمداولات الجلسة العامة للمجلس

مسألة انخراط المدرسين: نسبة مهمة من المدرسين يعتبرون أن التكوين الأساس لا يستجيب في محتوياته ومناهجه لمستجدات الإصلاح، ولاسيما بالنسبة لمدرسي التعليم الابتدائي، مع ضعف الميزانية المخصصة للتكوين؛ النقص العددي في هيئة التفتيش، بوسائل عمل محدودة، وضعف مواكبتها للمدرسين وتأطيرهم وتوجيههم؛ تدهور البنايات المدرسية وتجهيزاتها؛ نقص في الوسائل الديداكتيكية؛ الاكتظاظ؛ الأقسام متعددة المستويات؛ بالإضافة إلى غياب تدبير للموارد البشرية مبني على النتائج والمساءلة، وعلى الحفز المستحق للمدرسين.

مسألة ملاءمة النموذج البيداغوجي: ولاسيما عدم ملاءمة تكوين المدرسين مع المستجدات البيداغوجية؛ التضخم الكمي للبرامج؛ نقص الوسائل الديداكتيكية المتجددة؛ أحادية العرض التربوي مع افتقاره للتكيف مع الخصوصيات المحلية؛ ضعف تحكم التلاميذ في اللغات.

مسألة الموارد المالية: محدودية تنويع مصادر تمويل المنظومة التربوية؛ ضعف الإنفاق التربوي عن كل تلميذ؛ إشكالية ترشيد الموارد؛ ضآلة نفقات الاستثمار مقابل نفقات التسيير...

مسألة الثقة والتعبئة الجماعية في المدرسة: إذ يلاحظ نقص في الريادة في مختلف مستويات المنظومة ونقص في تعبئة أهم مكونات المجتمع وفعالياته (آباء وأولياء التلاميذ، النخب المحلية، محيط المدرسة، الإعلام..)، بما في ذلك تراجع التمثل المتداول حول المدرسة بكونها لم تعد أداة للارتقاء الاجتماعي، ومدرسة توحي للمجتمع بصورة أقل جاذبية عنها (تدهور البنايات، بعض مظاهر العنف، حالات الغياب المتكرر، فرض الدروس الخصوصية..).

مداخل عمل وخلاصات

يبرز التقرير مداخل التغيير الممكنة، ويمكن إجمالها في ثلاثة أوراش نوعية ذات أولوية للعمل كما يلي:

الورش الأول، يهدف إلى التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى تمام 15 سنة من العمر، من خلال:

العمل على تعميم التعليم الأولي لتفعيل أفضل لتكافؤ الفرص في أفق 2015؛

محاربة الهدر المدرسي في الابتدائي، والتركيز على المعارف والكفايات الأساسية، وتقوية الدعم التربوي والاجتماعي للتلاميذ؛

دعم التأطير بالإعدادي، وتأهيل المؤسسات المتواجدة، وبناء ما يكفي من مؤسسات جديدة، بالإضافة إلى تحسين العرض التربوي وتنويعه

بالإبتدائي أيضا.

الورش الثاني، يهدف **لحفز المبادرة والتفوق في التعليم ما بعد الإلزامي**، عبر ما يلي:

تمكين الثانويات التأهيلية من الانخراط في مشاريع تربوية متنوعة ومحفزة على التفوق، عبر الدفع باستقلاليتها وتمكينها من وسائل العمل، وإحداث ثانويات مرجعية في أهم المدن المغربية، وتمكين أكبر عدد من الثانويات من استيعاب المعايير التربوية الدولية، والانفتاح على الحياة المهنية.

تعميق استقلالية الجامعة وتقوية دينامية البحث العلمي وبناء علاقات تعاقدية، بهدف تطوير المسالك المُمَهننة وتأهيل الشُعب والمسالك العامة، وتجديد البنيات والمرافق الجامعية، وإخضاع الجامعات للتقويم، وتطوير آلياتها في التدبير والحكامة، وتقوية دينامية البحث العلمي، وتعبئة المزيد من الباحثين المغاربة، وإطلاق مبادرات البحث والابتكار وتطوير أقطاب الامتياز بتعاون مع المقاولات.

تقوية جسور التكوين المهني مع منظومة التربية والتكوين ومع النسيج الاقتصادي، بما في ذلك توسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين المهني بما يستجيب لحاجات الحياة المهنية، وتعميم نظام التكوين بالمقاربة بالكفايات، والتكوين بالتدرج.

الورش الثالث، يتمحور حول **المعالجة الملحة للإشكاليات الأفقية الحاسمة للمنظومة**: 1 – تقوية انخراط المدرسين والارتقاء بمهنتهم، 2 – الحكامة القائمة على ترسيخ المسؤولية، 3 – التحكم في اللغات 4 – التوجيه وإعادة التوازن بين المسالك.

ويَخلص التقرير الأول للمجلس إلى ثلاثة مداخل عمل هي كالتالي:

إعطاء دفعة جديدة للرافعات الناجعة للتعبئة حول المدرسة، بجعل التعبئة نشاطا عاديا للمسؤولين عن التدبير التربوي عموما، والفاعلين المحليين والسلطات المحلية والمجتمع المدني؛ دعم مشاريع لفائدة المدرسة والتلاميذ، التتبع اليقظ للنتائج...؛

إرساء تعاقد ثقة وارتقاء مع هيئة التدريس، بإعطاء دينامية للحوار الاجتماعي المنتظم بين قطاعات التربية والتكوين والفرقاء الاجتماعيين، والنهوض بمهنة التدريس ومَهننتها وتثمينها، والالتزام المشترك بأهداف محددة وملموسة، قابلة للتقويم؛

اعتماد قانون إطار وصندوق لدعم التعليم المدرسي، لإمداد المدرسة بالوسائل والإمكانات الضرورية لنجاحها، وجعل الإنفاق التربوي استثمارا أساسيا وحاسما في المستقبل، كما تضمن هذه الآلية موارد قارة للمنظومة وتوجه أساسا للمساهمة في تمويل الأوراش الثلاثة المقترحة لإنجاح مدرسة بالجميع، ومن أجل الجميع.

حوار مع السيد مدير الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس

في إطار ملف هذا العدد، المخصص لتقويم المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، خص السيد عبد الحق الدوبي، مدير الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس، نشرة المجلس الأعلى للتعليم بحوار تناول فيه تعريف التقويم بشكل عام، وتحدث عن الخطوط العريضة لتقرير المجلس المقبل لسنة 2009.

س: ما هي القيمة المضافة لإحداث هيئة وطنية للتقويم لدى المجلس الأعلى للتعليم، وماذا يعني تقويم المنظومة الوطنية للتربية والتكوين واستشراف آفاقها ؟

ج: اسمحوا لي أن أعكس سؤالكم بالإجابة أولا على الشق الثاني منه، المتعلق بمفهوم تقويم منظومة التربية والتكوين. فالتقويم في مفهومه العام يعني وضع حكم على عمل تم في السابق، من حيث ملاءمته وفعاليته وانسجامه ومصداقيته وأثره.

من هذا المنطلق، وكما هو الشأن في جل السياسات العمومية، يعتبر تقويم منظومة التربية والتكوين ضرورة سياسية وضرورة تقنية.

تتلخص الضرورة السياسية في كون التقويم وسيلة «لتقديم الحسابات» في إطار السعي إلى تحقيق الشفافية وترسيخ الديمقراطية وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسساتهم.

وهو ضرورة تقنية باعتباره آلية للتنظيم والضبط، كفيلة بتحسين مردودية العمل العمومي وفعاليته ونجاعته وإنصافه. من هذا المنظور، يمكن اعتبار التقويم آلية للتدبير والتسيير، وهنا تكمن أهميته.

أما فيما يخص الشق الأول من السؤال، والمتعلق بالقيمة المضافة لهيئة وطنية للتقويم لدى المجلس الأعلى للتعليم، فإن الظهير الشريف رقم 1.05.152 الصادر بتاريخ 10 فبراير 2008، الموافق ل 11 محرم 1427، والقاضي بإعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، يحدد مهام الهيئة فيما يلي:

السيد عبد الحق الدوبي، مدير الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس

- إنجاز تقديرات إجمالية للمؤهلات والمعارف والكفايات المكتسبة من قبل المتعلمين خلال أسلاك التكوين وكذا كيفيات مراقبتها؛
- تقويم المزايا التي تعود بالنفع على الأمة من منظومة التربية والتكوين، بالنظر إلى المجهود المالي المبذول لفائدتها، وبالنظر إلى متطلبات نجاعة وفعالية الإنفاق في ميدان التربية والتكوين؛
- تقدير تطور المردودية الداخلية والخارجية لمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودة الخدمات المقدمة للتلاميذ والطلبة؛
- تطوير كل أدوات التقويم التي تسهم في تمكينها من الأداء الأمثل لوظائفها، وتدعيم البحث العلمي في هذا الميدان؛
- إعداد تقرير حول حالة المنظومة للتربية والتكوين وآفاقها، وإحالته على مكتب المجلس الذي يعرضه على الجلسة العامة.

وبالنظر إلى أهمية هذه الاختصاصات والمهام التقويمية المحددة فيها، يتضح أن الهيئة تقوم بدور حيوي في المجلس وتسعى إلى تحقيق الأهداف الكبرى المنوطة به.

س: تمت المصادقة، خلال دورة فبراير 2008 على موضوع «تقويم التعلمات» بالنسبة للجزء الموضوعاتي من التقرير الثاني للمجلس، لماذا هذا الموضوع بالذات ؟

ج: تم اختيار الموضوع من طرف أعضاء المجلس خلال دورة فبراير العادية، بعد أن تم اقتراحه سابقا على لجنة التوجيه، لأهميته بالطبع، انطلاقا من كونه أحد أهم جوانب تقويم المنظومات التربوية عبر العالم.

كما يندرج تقويم التحصيل الدراسي ضمن مهام الهيئة الوطنية للتقويم حسب مقتضيات المادة 103 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وفي إطار أحكام المادة 13 من الظهير الشريف رقم 1.05.152 الصادر في 11 من محرم 1427 (10 فبراير 2006) القاضي بإعادة تنظيم المجلس.

ولقد أصبح من الضروري اليوم إجراء برنامج لتقويم أثر الإصلاح الذي عرفته المناهج من خلال المقاربة بالكفايات على التحصيل الدراسي، لاسيما والعديد من التقارير الدولية (برامج IEA، PIRLS، TIMSS) تضع أداء التلاميذ المغاربة في دائرة الأداء الضعيف، خاصة فيما يتعلق بكفايات القراءة وفي الرياضيات والعلوم، وهو ما يستدعي إنجاز دراسات تقويمية من أجل تفسير تلك النتائج. هذا فضلا عن ظهور تساؤلات على الصعيد الوطني حول مستوى التحصيل الدراسي الفعلي للتلميذ المغربي من حيث المعارف والكفايات الأساسية؛ تساؤلات تقتضي الإجابة عنها، على أسس علمية.

وتهدف الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس من وراء برنامج تقويم المكتسبات هذا إلى تحقيق ما يلي:

- وضع نظام خاص بتقويم مكتسبات التلاميذ في المواد الأساسية، ولاسيما في مجال اللغات والرياضيات والعلوم، وفق أهداف وكفايات التدريس المحددة في المناهج الدراسية الوطنية؛
- الكشف عن المردودية الداخلية للنظام التعليمي، ثم البحث والتحليل في محددات النجاح والفشل الدراسيين؛
- وضع دينامية جديدة لتقويم التحصيل الدراسي في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وجعل التقويم في صميم الإصلاح التعليمي؛
- إحداث برمجة دورية من أجل المقارنات الزمنية للأداء الدراسي؛
- إغناء شبكة مؤشرات منظومة التربية والتكوين بمؤشرات المردودية الداخلية؛
- تشجيع البحث التربوي عبر توفير قواعد للبيانات دقيقة وموثوقة.

س : معلوم أن الهيئة الوطنية للتقويم شرعت في الإعداد لهذا الشق من التقرير المقبل، فما هي الأعمال التحضيرية التي تم القيام بها لإعداد هذا الموضوع ؟

ج : يهدف البرنامج الوطني للتقويم التشخيصي المنتظم للتعلمات إلى إرساء آلية للتقويم التشخيصي المنتظم بهدف تحسين جودة التحصيل الدراسي لدى التلاميذ، وكذا إحداث بنيات جهوية لتدبير آليات التقويم التشخيصي المنتظم للتعلمات واستثمار نتائج التقويمات.

وقد تم اتخاذ الإجراءات التالية لأجل تنفيذ هذا البرنامج، الذي ينظم هذه السنة بتعاون مع المركز الوطني للامتحانات التابع لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

- تشكيل فريق خبرة مركزي وتعزيز قدراته في مجال بناء أدوات التقويم وإعداد استراتيجيات لدعم التحصيل الدراسي؛
- تشكيل فرق متخصصة على صعيد الأكاديميات وتكوينها في مجال قيادة الدراسات التقويمية؛
- القيام بتقويمات تشخيصية للتعلمات في بعض الأسلاك التعليمية؛
- دعم وتطوير التكوين التخصصي في مجال التقويم؛
- دراسة تجريبية على عينة محدودة من المؤسسات التعليمية: 52 مؤسسة تعليمية ابتدائية وإعدادية موزعة على ثلاث جهات هي : الرباط سلا زمور زعير – الغرب الشراردة بني احسن – مكناس تافيلالت؛
- وضع روائز تخص تلاميذ مستويات : الرابعة والسادسة ابتدائي والثانية والثالثة ثانوي إعدادي، حيث أعدت استمارات بناء على مخططات مرجعية موجهة شملت كلا من التلميذ والمدرس والمدرسة في شخص المدير والآباء؛
- وضع الصيغة النهائية ل 18 رائز استنادا إلى نتائج التجريب القبلي، تهم مادة الرياضيات، العلوم، اللغة الفرنسية واللغة العربية؛
- إجراء الدراسة الرئيسية على عينة تمثيلية على المستوى الوطني بحجم 26 ألف تلميذ وتلميذة موزعين على ما يناهز 900 قسم.

فضاء الرأي المتعدد

ابتداء من هذا العدد، تفتح نشرة المجلس الأعلى للتعليم هذا الركن للتعبير عن الرأي المتعدد حول قضايا التربية والتكوين أو الاختيارات التربوية المطروحة، في خدمة المدرسة المغربية

من بين القضايا الجوهرية لكل نظام تربوي– تكويني، نجد في الصفوف الأولى إشكالية التقويم. وهذا ما يبرر تخصيص هذا العدد من مجلة «المدرسة المغربية» إلى التقويم كأداة لتشخيص الأوضاع وكذلك كوسيلة لتحسين جودة ومردودية النظام؛ مع العلم أن النصوص المتعلقة بالمجلس الأعلى للتعليم تعطي أهمية بالغة للهيئة الوطنية لتقويم المنظومة التربوية والتكوينية المغربية وأن أول تقرير تقويمي يجسد المرجع الرئيسي لهذا العمل.

فإذا أردنا أن نعطي رؤية مجملة حول هذا التقرير، لا بد من التأكيد على جودته، وعلى تناوله لجل القضايا التي، رغم الإيجابيات المسجلة، لا زالت تعيق مسيرة نظامنا التربوي، مع فتح المجال بصفة ذكية أمام بعض مسالك الإصلاح التي على السلطات العمومية أن تتدارسها وتبت فيها. إلا أن التقرير بقي شيئا ما مبهما في ما يخص بعض الإصلاحات الصعبة التي لا زالت تسجل تناقضات فكرية أساسية.

وإذا أردنا الإنكباب في أول الأمر على مستوى التقرير التقويمي، نلاحظ أنه تطرق إلى خمس جوانب جوهرية.

البعد الأول يتعلق بتطور مسالك التعليم وتجاوبها مع الحاجيات المجتمعية–الاقتصادية؛ وهكذا، بعد تسجيل التقرير لدينامية ايجابية في ما يخص مسلسل التعميم، أبرز عددا من العوائق تتجلى في كون التعليم العام العمومي، وخصوصا منه التعليم الابتدائي، يصطدم أمام حواجز اجتماعية–اقتصادية؛ وأن التعليم العالي يعرف صعوبات تتجلى في محتوى استيعابه واكتظاظه ومستوى تأطيره وعدم وضوح مسالكه وطرق تقويمه؛ وأن التكوين المهني يعاني من ضعف العرض بالنسبة للطلب؛ وأن التعليم الخاص، بصفة عامة، يعرف إشكالية ضعف الطلب بالنسبة للعرض وذلك لأسباب اقتصادية.

أما الجانب الثاني من التقرير، فانه يتطرق بالأساس إلى تنظيم المسالك وقضية التكرار والهدر المدرسي، وهي ظاهرة سلبية يجب محاربتها. وتجدر الإشارة إلى أن التقرير يفتح الباب أمام بعض الإصلاحات.

القضية الثالثة التي يتطرق لها التقرير تهم الجودة المرتبطة بالكتاب المدرسي، والبرامج والطرق البيداغوجية وتعليم اللغات. وهكذا يبرز التقرير بعض الأفكار التي يمكن أن تساهم في إصلاح الأوضاع.

الجانب الرابع في التقرير يهم الهيكلة التنظيمية، ويتعلق الأمر أساسا بإشكالية اللامركزية واللاتمركز مع فتح المجال لبعض التوجهات في الحلول.

وأخيرا، يتطرق التقرير إلى قضية الشراكة والتمويل، وينص على الحاجيات الجسيمة في ما يخص تمويل النظام ويفتح، فيما يخص التعليم العالي، إمكانية اللجوء إلى موارد موازية.

الخلاصة في ما يخص هذه القضايا الخمس هو أن التقرير وضع الأصبع على الكثير من العوائق التي يواجهها نظامنا التربوي، مع تدقيق الكثير من القضايا بالنسبة للميثاق الذي يجسد المرجعية الأساسية؛ لكن لا بد من التأكيد، وهذا اعتقادي الراسخ، أن بعض القضايا لا زالت تتطلب منا جميعا أن نراجع النفس في ما يتعلق بها وأن نحاول أن نتجه نحو توضيحها وأخذ رأي المواطنين فيها وإيجاد بعض الحلول في ما يخصها.

القضية الأولى في نظري تهم اللغة وإشكالية توقع اللغة العربية بالنسبة للغات الأجنبية واللغة الأمازيغية؛ ففي هذا المجال، يمكن أن يقال الآن أن هناك تقارب في ما يخص بعض القضايا، لكن التوافقات لا زالت ضئيلة بالنسبة للتساؤلات الأساسية المطروحة.

الإشكالية الثانية تهم التوجيه والانتقاء، حيث أن المغرب لا زال يعاني من هذه القضية في الوقت الذي تتوجه فيه جل الدول إلى خيار مبدأ الانتقاء، لكن مع احترام مبدأ تكافؤ الفرص بعيدا عن بعض المواقف «الديموقراطية» ظاهريا والسلبية واقعيا بالنسبة للطبقات الضعيفة اقتصاديا.

القضية الثالثة التي تفرض إثارة انتباهنا تتعلق بالتمويل حيث أن السلطات العمومية لا تتوفر، في اعتقادي، على الوسائل المالية لمواجهة الحاجيات. بطبيعة الحال، هناك ضرورة ترشيد النفقات ومطالبة الدولة بالمزيد من الجهد، لكن اعتقد شخصيا أن كل هذا غير كاف للدفع بنظام تربوي–تكويني يتماشى مع روح المواطنة وحاجات المجتمع. لذا، يمكن أن نطرح على طاولة النقاش قضية المجانية النسبية بدلا من المجانية الكلية. التساؤل واضح: بغض النظر عن التعليم الإجباري الذي يجب أن يبقى مجانيا بالكامل، ألا يمكن مطالبة مساهمة الأولياء في التكلفة بالنسبة للأسلاك الأخرى مع احترام مبدأ تكافؤ الفرص؟ المجانية بالنسبة لمن ليس له الإمكانية على ذلك والمساهمة التدريجية بالنسبة للآخرين مع العلم أن هذا يتطلب محاربة الرشوة والمحسوبية.

القضية الرابعة والأخيرة مرتبطة بالتمويل بترشيد التدبير وبالتمويل وتتعلق بمستوى اللامركزية واللاتمركز في القرار. السؤال المطروح هو التالي: ألم يحن الوقت إلى التفكير في إعطاء المؤسسة التعليمية بصفة عامة الشخصية المعنوية وحرية التدبير المالي؟

الخلاصة هو أننا أمام تقرير تقويمي يطرح القضايا الأساسية لنظامنا التربوي. ولقد تجرأت على طرح بعض الإشكاليات الأساسية على طاولة النقاش.

عبد العالي بنعمور
عضو المجلس الأعلى للتعليم

أنشطة المجلس

الملتقى العلمي السنوي الأول للتقويم

نظمت الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس الأعلى للتعليم، بشراكة مع جامعة محمد الخامس السويسي أيام 17 و18 و19 أبريل 2008 بكلية الطب والصيدلة بالرباط، الملتقى السنوي الأول للتقويم في موضوع «تقويم منظومات التربية والتكوين في مختلف أبعاده».

ارتكزت أعمال هذا الملتقى حول أربع محاور أساسية:

- ممارسات التقويم عبر المستويات؛
- التقويم: ثقافته، وجهاته، منهجياته وغاياته؛
- مهنة التقويم: مواصفاتها ومتطلبات ممارستها؛
- تقويم النجاح المدرسي.

الملتقى السنوي الأول للتقويم

نظمت هذه المحاور في شكل ست محاضرات عامة، وتسعة وستين عرضا، وثلاث ورشات مصنفة حسب المحاور أعلاه. واعتبرت هذه المحاضرات فرصة للمشاركين للتعرف على بعض الجوانب النظرية والتطبيقية في مجال تقويم المنظومات التربوية ولتبادل الخبرات، وكذا الاطلاع على

بعض التجارب الدولية منها تجربة الهيئة القطرية للتقييم، والتعرف على بعض نظريات القياس وتقويم التلاميذ داخل القسم بالمدارس الكندية، وكذا على بعض التصورات الرئيسية حول التقويم في بلجيكا. كما تم التعرف على نظام ضمان الجودة في الشهادة العامة للتعليم الثانوي في المملكة المتحدة، ثم على موضوع الفاعلية والتقويم في المشهد الجامعي الفرنسي، وكذا نظام المراقبة بالمدارس داخل النظام التربوي بفرنسا.

وفي نهاية هذا الملتقى، أفرزت الجلسة الختامية مجموعة من التوصيات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- تحفيز المكونين والباحثين على الانكباب للبحث في موضوع التقويم؛
- توحيد أدوات تقويم المؤسسات المدرسية لتصبح عملية متعارف عليها من طرف الجميع؛
- إشراك الطلبة الباحثين في مثل هذه الملتقيات؛
- تنظيم ندوات تكوينية حول طرق وتقنيات التقويم؛
- تقوية الحكامة الجامعية الشاملة بدمج عملية التقويم؛
- أهمية حضور الفاعلين في التقويم (أساتذة ومفتشون) قصد التعريف بتجاربهم المهنية، بما في ذلك التأكيد على التجربة النموذجية لتقويم التداريب بالمستشفيات، في إطار السعي إلى تحسين جودة التأطير بهذا الميدان.

الدورة العادية أيام 25، 26 و27 فبراير 2008

شكل التداول في مشروع التقرير الأول للمجلس حول حالة وآفاق منظومة التربية والتكوين، وكذا عرض المحاور الأساسية لإعداد مشروع مقترح المجلس في موضوع «الارتقاء بهيئة ومهنة التدريس والتكوين»، النقط الأساسية في جدول أعمال دورة فبراير 2008.

وفي مستهل أشغال هذه الدورة، أكد السيد الرئيس المنتدب للمجلس على أن مشروع التقرير السنوي الأول للمجلس يشكل لحظة قوية ودالة في مسار إصلاح المدرسة المغربية وفي النقاش الدائر حول هذا المسار، من أجل رصد المكتسبات والإقرار الطبيعي بالمعيقات، حتى يتسنى استخلاص الدروس والعبر، في إطار التفكير الهادئ والرصين فيما ينبغي القيام به في اتجاه مستقبل المدرسة المغربية.

وفي ارتباط بمشروع التقرير الأول للمجلس، الذي أنجز بتعاون وثيق مع القطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين، ولاسيما ما يتعلق بإمداد المجلس بالمعطيات والإحصائيات والوثائق الضرورية، تم عرض أجزاء التقرير الأربعة على الجلسة العامة للتداول في محتواها شكلا ومضمونا.

وقد تلت تقديم الأجزاء الأربعة للتقرير مناقشات مستفيضة همت في مجملها الجوانب التالية:

- التنبيه للتناول المحدود للتقرير للجوانب الآتية: التكوين المهني، التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، التعليم الخاص والبعثات الأجنبية، نظام الامتحانات، المناهج الجهوية، اللغات، التمويل، الحكامة، التعبئة، الشراكة، والتعاقد؛
- الدعوة إلى إعطاء حيز أكبر للمدرسين، ولباقي الفاعلين التربويين والإداريين، والتلاميذ كذلك؛
- اعتبار أن الطبيعة التأسيسية للتقرير الأول للمجلس، تفرض اعتماد مقومات منهجية واضحة ودقيقة، بشكل يجعلها بمثابة مقاربة مرجعية متعارف عليها في التقارير المقبلة؛
- التركيز في التقرير على عدد محدود من القضايا بدل تغطية كل مكونات منظومة التربية والتكوين؛
- اقتراح ضرورة إيلاء عناية خاصة لواقع المدرسة وظروف التدريس بالوسط القروي.

وفيما يخص المحاور الأساسية لإعداد مشروع مقترح المجلس في موضوع «الارتقاء بهيئة ومهنة التدريس والتكوين»، قدمت للجلسة

تلاميذ أعضاء المجلس خلال مناقشة مشروع التقرير

العامة أهم محاور المشروع، ملخصة فيما يلي:

- أهداف المشروع، المتمثلة في تثمين عمل المدرسين والمكونين وحفزهم، وضمان حقوقهم، وتحسين شروط عملهم، وترسيخ الالتزام بواجباتهم المهنية، وإتقان تكوينهم وتدقيق معايير توظيفهم وتقويمهم وترقيتهم، والرفع من مردوديتهم؛
- التعريف بواقع هيئة ومهنة التدريس والتكوين، بالاستناد إلى الجزء الرابع من التقرير الأول للمجلس، ونتائج استطلاع الرأي حول المدرسين، وتقارير قطاعات التربية والتكوين حول المدرسين والمكونين؛
- مجالات التجديد المقترحة، التي تهم الكفايات والتكوين والبحث والتقويم والارتقاء المهني؛ والحقوق والواجبات المهنية، ودور المدرس والمكون في إنجاح المدرسة المغربية الجديدة؛
- التدابير المواكبة، المتعلقة بضرورة رصد الاعتمادات والوسائل اللازمة لإنجاح هذا المشروع، وربطه بمشروع المدرسة المغربية الجديدة، ثم التأكيد على دور هيئتي التفتيش والتدبير والإدارة، بعد العمل على ملاءمة مهامهما ومسؤولياتهما في الارتقاء المستمر بهيئة ومهنة التدريس والتكوين؛
- مسار الإنجاز، من خلال مواصلة إعداد مشروع رأي المجلس بتشاور وتنسيق منتظمين مع الجهات المعنية ومختلف الفاعلين، في أفق استكماله في غضون سنة 2009.

وفي ارتباط بالموضوع ذاته، استمعت الجلسة العامة لآراء النقابات التعليمية، التي أبدت استعدادها البناء والتلقائي للإدلاء بتصورها

الأولي في هذا الموضوع، من خلال عروض تناولت فيها واقع وآفاق مهنة وهيئة التدريس، استنادا إلى عدد من الإحصائيات حول الموارد البشرية المتوفرة، وظروف عمل الهيئة، والكفايات والتكوين والتقويم، وقد أجمع كافة المتدخلين عن الهيئات النقابية على ضرورة تحقيق التوازن بين الحقوق والوجبات المهنية، وكذا تعبئة وانخراط هيئة التدريس في الإصلاح، وعلى استعدادهم للإسهام في تجديد مهنة التدريس والتكوين في مواكبة للأدوار الجديدة لهاته المهنة.

الجلسة العامة بتاريخ 24 مارس 2008

تبعا لنتائج الجلسة العامة للدورة العادية المنعقدة أيام 26 و27 و 28 فبراير 2008، عقد المجلس الأعلى للتعليم اجتماعا عاما يوم الاثنين 24 مارس 2008، خصص لتدارس واعتماد الصيغة المعدلة للتقرير السنوي الأول حول حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها، في أفق رفعه إلى العلم السامي لجلالة الملك.

كما تمت مناقشة مقترح البرنامج التواصلي للمجلس حول التقرير.

أشغال اللجان الدائمة لدى المجلس

لجنة المناهج والبرامج والوسائط التعليمية في جلسة استماع وتشاور مع مديري مراكز تكوين الأطر (18 يونيو 2008)

في إطار برنامج عمل سنة 2008، واصلت اللجان الدائمة الاشتغال على عدد من القضايا والمواضيع ذات الأولوية في عمل المجلس، في أفق إعداد مقترحات بصددها.

هكذا، واصلت لجنة المناهج والبرامج والوسائط التعليمية تعميق الدراسة والبحث في موضوع مهنة التدريس والتكوين من أجل إعداد مقترحات المجلس حول التصور الجديد للارتقاء بهذه الهيئة. في هذا الصدد، وفي إطار توسيع دائرة التشاور مع مختلف الفاعلين حول هذا الموضوع الحيوي، تم تنظيم جلسات للاستماع والتشاور شملت كلا من النقابات التعليمية، ومديري مراكز تكوين الأطر التربوية، وهيئة المفتشين، والجمعيات المهنية للمدرسين والمفتشين. وستتم برمجة جلسات أخرى مع باقي الفاعلين، من أجل استكمال مقترحات المجلس في هذا الموضوع.

أما بالنسبة للجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح، فقد واصلت الدراسة في موضوع «الرفع من كفايات التحكم اللغوي، من خلال مناقشة أوراق عمل أنجزها بعض أعضائها. وسيستمر الاشتغال على هذا الموضوع بإغناء مداخل معالجة الموضوع وفق أرضية أعدت لهذا الغرض، وبتعميق البحث والدراسة، بتعاون مع باقي هيئات المجلس وإدارته، وتوسيع التشاور مع الفاعلين والباحثين والمتخصصين في هذا المجال، وكذا استثمار الوثائق والتجارب الوطنية والدولية، وذلك من أجل تقديم مقترحات المجلس في هذا الشأن في أفق دورة نونبر 2009.

وبالنسبة للجنة القضايا المؤسساتية والمالية والشراكة، وإلى جانب تقدمها في الأشغال التحضيرية للندوة الوطنية حول الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية، التي سينظمها المجلس خلال شهر أكتوبر المقبل، فقد واصلت الاشتغال على موضوع تمويل منظومة التربية والتكوين. في هذا الصدد، وعملا بالمقاربة التشاركية، نظمت اللجنة جلستي استماع، الأولى مع المديرية العامة للجماعات المحلية ومجلس جهة الرباط سلا زمور زعير، والثانية مع الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب. وقد مكنت هاتين الجلستين من الوقوف على واقع إسهام هذه الفعاليات في دعم المنظومة التربوية، وعلى تصورها المستقبلي في هذا المجال. وستواصل اللجنة عقد جلسات استماع مع فاعلين آخرين، قصد تعميق البحث، الذي سيفضي إلى إعداد مقترحات المجلس في هذا الموضوع.

لجنة القضايا المؤسساتية والمالية والشراكة في جلسة استماع وتشاور مع المديرية العامة للجماعات المحلية ومجلس جهة الرباط (26 يونيو 2008)

الدراسات والأبحاث

شرع فريق الباحثين والأطر العاملة بمديرية الدراسات والأبحاث لدى المجلس بإعداد المحددات المرجعية لست دراسات أدرجتها المديرية، بتنسيق مع اللجان الدائمة للمجلس، ضمن أولويات العمل في أفق اشتغالها خلال 2008/2009، ويتعلق الأمر بكل من:

- التربية غير النظامية ومحاربة الأمية؛
- تدريس العلوم؛
- الإنفاق التربوي؛
- محددات النجاح الدراسي؛
- تنويع العرض التربوي؛
- محددات النجاح الدراسي.

وتتواصل الدراسة في كل من موضوع «التحكم في الكفايات اللغوية» وكذا إعداد «تصور جديد لهيئة ومهنة التدريس والتكوين».

التواصل والتوثيق، والتعاون والشراكة

1. التواصل والنشر

مجلة «المدرسة المغربية»: سيصدر المجلس الأعلى للتعليم مجلة تحمل اسم «المدرسة المغربية»، تعنى بقضايا التربية والتكوين، وترصد أهم التطورات التي يعرفها البحث والتجديد في هذا الميدان على الصعيدين الوطني والدولي. ويندرج مشروع المجلة في إطار سعي المجلس إلى إغناء البحث والنقاش العلمي والأكاديمي حول مختلف قضايا التربية والتكوين، ومد الجسور مع مختلف الباحثين والمهتمين المعنيين، على نحو يجعل المجلة تتبوئ مكانة مرجعية وذات قيمة مضافة بين الإصدارات المتخصصة في ميدان التربية والتكوين.

ويتعلق الأمر بمجلة علمية مستقلة، يقوم خطها التحريري على:

- الالتزام بمبدأ تعددية وجهات النظر، الكفيلة بإغناء النقاش العمومي حول المدرسة المغربية. لذلك، فهي ليست موجهة لتغطية أنشطة المجلس وإنتاجاته، كما أن المقالات والأبحاث التي تنشر فيها تعبر عن آراء أصحابها وتحت مسؤوليتهم؛
- التركيز على خدمة القضايا الجوهرية للمدرسة والتربية كخدمة عمومية، ولاسيما ما يهم الاختيارات التربوية المطروحة؛
- الالتزام بشروط العمل العلمي الأكاديمي، في تجاوب مع حاجات المدرسة، وانشغالات وانتظارات الرأي العام والفاعلين والمتدخلين في الشأن التربوي.

ومن مميزات هذه المجلة أنها ستصدر منشورات باسمها، من قبيل «ملفات بيداغوجية» ستعنى بتعميم المعرفة وتداولها على أوسع نطاق، ومعجم لمفاهيم التربية والتكوين، والأبحاث التربوية المتميزة.

2. التوثيق: سيتم إعطاء الانطلاقة لمركز التوثيق الخاص بالمجلس الأعلى للتعليم نهاية شهر دجنبر 2008، حيث تم انتقاء ما يزيد عن 300 مؤلف لحد الآن، والاشتراك في قواعد معطيات إلكترونية تضع ما يفوق مليون مرجع رهن إشارة مرتادي المركز، تغطي زهاء 47 مجالا تخصصيا.

3. التعاون والشراكة:

- تم إصدار دليل للجمعيات الوطنية النشيطة في مجال التربية والتكوين، بتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في إطار التعريف بها وبإسهامها في النهوض بالمدرسة المغربية، وتوفير آلية للتعاون والعمل المشترك.
- كما تم تكوين شبكة وطنية للخبراء في مجال التربية والتكوين، بتعاون مع الجامعات المغربية واللجنة الوطنية المغربية للتربية والعلوم والثقافة والمرصد الوطني للتنمية البشرية. وفي نفس السياق، أجريت اتصالات مع منظمات دولية وهيئات مماثلة للمجلس لتدارس سبل التعاون المشترك.

وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

البرنامج الاستعجالي 2009-2012

ملخص

انسجاما مع التوجهات التي حددها تقرير المجلس الأعلى للتعليم حول حالة منظومة التربية والتكوين برسم سنة 2008، أعدت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي برنامجا استعجاليا للفترة مابين 2009 و 2012، يرمي إلى إعطاء نفس جديد لإصلاح منظومة التربية والتكوين.

ويرتكز هذا البرنامج على مبدأ جوهري موجه ينم عن مقاربة مجددة وعملية في الآن ذاته، ويتجلى في:

- جعل المتعلم في قلب منظومة التربية والتكوين، وجعل الدعامات الأخرى في خدمته، وذلك بتوفير:

– تعلمات ترتكز على المعارف والكفايات الأساسية التي تتيح للتلميذ إمكانيات التفتح الذاتي؛

– مدرسين على إلمام بالطرق والأدوات البيداغوجية اللازمة لممارسة مهامهم، ويعملون في ظروف مواتية؛

– مؤسسات ذات جودة توفر للتلميذ ظروف عمل مناسبة لتحقيق التعلم.

ويعتمد إنجاز البرنامج الاستعجالي على مقاربة العمل بالمشروع، حيث أنه يتكون من 23 مشروعا تتوخى تحقيق أهداف طموحة، تندرج في سياق مجالات التدخل ذات الأولوية التي حددها تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008، وهي كالتالي:

- التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة (10 مشاريع):

– تطوير التعليم الأولي.

– توسيع العرض التربوي للتعليم الإلزامي.

– تأهيل المؤسسات التعليمية.

– تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي.

– محاربة ظاهرتي التكرار والانقطاع عن الدراسة.

– تنمية مقاربة النوع في منظومة التربية والتكوين.

– إنصاف الأطفال ذوي الحاجات الخاصة.

– التركيز على المعارف والكفايات الأساسية.

– تحسين جودة الحياة المدرسية.

– تأسيس "مدرسة الاحترام".

- حفز روح المبادرة والتميز في الثانوي التأهيلي والجامعة (4 مشاريع):

– تأهيل العرض التربوي في الثانوي التأهيلي.

– تشجيع التميز.

– تحسين العرض التربوي في التعليم العالي.

– تشجيع البحث العلمي.

- مواجهة الإشكالات الأفقية للمنظومة التربوية (7 مشاريع):

– دعم قدرات الأطر التربوية.

– دعم آليات التأطير وتتبع وتقويم أطر التربية والتكوين.

– ترشيد تدبير الموارد البشرية لمنظومة التربية والتكوين.

– استكمال تطبيق اللامركزية واللاتمركز، وترشيد هيكلة الوزارة.

– تخطيط وتدبير منظومة التربية والتكوين.

– التحكم في اللغات.

– وضع نظام ناجع للإعلام والتوجيه.

- وسائل النجاح (2 مشاريع):

– ترشيد الموارد المالية وتوفيرها بشكل مستدام.

– التعبئة والتواصل حول المدرسة.

ويبقى نجاح إنجاز هذا البرنامج رهينا بالتغيير العميق لأساليب التدبير عن طريق إرساء ثقافة التدبير المرتكز على النتائج والفعالية والتقويم، وعلى ضبط المسؤوليات والأهداف بشكل واضح، وتدقيق آجال الإنجاز، وتوفير الوسائل الكافية للمسؤولين من أجل تحقيقها.

كما أنه يقتضي تبني عدة متينة لقيادة مراحل إنجازه، تسمح بتحديد سريع للاختلالات وتحقيق قدر كبير من السرعة في رد الفعل بالنسبة لاتخاذ القرار.

وينطوي البرنامج الاستعجالي على طموح كبير تتطلب مواكبته توفير الوسائل الكفيلة بإنجازه، وذلك من خلال اعتماد سياسة مضبوطة تروم توفير الموارد المالية والعمل على ترشيدها بشكل مستدام، ووضع استراتيجية للتواصل وبلورة شراكات واسعة مع مختلف الفاعلين، فضلا عن توفير الظروف المواتية لضمان انخراط المدرسين والأطر التربوية والإدارية في مختلف مراحل إصلاح المنظومة التربوية.

تقرير المجلس في الصحافة الوطنية: اهتمامات واستخلاصات

حظي تقرير المجلس الأعلى للتعليم باهتمام كبير من قبل الرأي العام المغربي، قطاعات حكومية ومؤسسات دستورية وهيئات سياسية ونقابية ومدنية، وإعلام سمعي – بصري وصحافة مكتوبة.

وقد بلغ عدد المقالات الصادرة في الموضوع، منذ 17 أبريل إلى غاية 15 يوليوز 2008، مايفوق 270 مقالة أوردها، علاوة على وكالة المغرب العربي للأنباء، ما مجموعه 36 جريدة وصحيفة مغربية، منها 17 جريدة يومية باللغة العربية، 7 جرائد باللغة الفرنسية، 8 جرائد أسبوعية باللغة الفرنسية و3 أسبوعيات باللغة العربية.

ورغبة من المجلس في استثمار حصيلة هذه التغطية الصحفية المكثفة لتقويم آثار صدور التقرير، وتمثلات الرأي العام الوطني بكل مكوناته لفحواه ومضامينه، ورصد الانتقادات والمقترحات التي عبر عنها المواطنون والفاعلون التربويون من أجل استخلاص ما يمكن من عبر ودروس يتم استثمارها في إعداد تقرير المجلس المقبل، تم تلخيص أهم المواقف والملاحظات والاقتراحات كما يلي:

مستوى تمثل الرأي العام للتقرير

- اعتبار صدور تقرير المجلس الأعلى للتعليم وقفة تقويمية لعشرية التربية والتكوين، وهو ما وصفه البعض بالدخول في مرحلة «إصلاح الإصلاح».

- اعتبار التقرير ضرورة أملاها على المجلس صدور تقرير البنك الدولي حول حالة منظومات التربية والتكوين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتصنيفه المغرب في «مراتب غير مشرفة».

- خلط بين تقرير المجلس والخطة الاستعجالية لوزارة التربية الوطنية.

- اعتبار المجلس الأعلى للتعليم هيئة حكومية تشريعية وتنفيذية، ومن ثم، انتقاد التقرير على أساس أنه أغفل تحديد المساطر الإجرائية للمقترحات التي تقدم بها.

- اعتبار المجلس الأعلى للتعليم تكملة للجنة الخاصة بالتربية والتكوين.

- التعبير عن التخوف من فشل الإصلاح المقترح في التقرير، على غرار ما تم وصفه بفشل الميثاق، إذا ما لم يتم توفير الآليات ووسائل التنفيذ، وفي حالة استمرار ما تم وصفه ب"المقاربة البراغماتية والتقنية، والخلفيات السياسوية الضيقة ومتطلبات الحصول على إجماع جميع الفرقاء والمتدخلين".

- نعث التقرير بكونه مجرد تقرير آخر ينضاف إلى عشرات التقارير التي تصدر سنويا بالمغرب عن حالة منظومة للتربية والتكوين، والتساؤل عن مآل التشخيصات المتعددة لواقع حال المنظومة التي وقفت عليها منتديات الإصلاح وما اقترحته لجانها المختلفة من بدائل وتصورات علاجية لتعديل الاختلالات، وكذا ما أفرزته اللجان المنبثقة عن المجالس الإدارية للأكاديميات من توصيات لأجرأة الميثاق وتطبيق الإصلاح، ومن مقترحات تقويمية، وموقع هذه الحصيلة الهامة من الأوراش الثلاثة التي أعلن عنها تقرير المجلس كأوراش نوعية بالنسبة للأفق المنظور.

مستوى تثمين عمل المجلس وجودة التقرير

- التقرير كأداة للتشخيص الدقيق للمنظومة، والعمل التقويمي كالشرط الأول لأية سياسة علاجية.

- التقرير كوثيقة وطنية مرجعية في تقويم منظومة التربية والتكوين، وكأرضية من شانها أن توجه المسؤولين والمعنيين بإصلاح المنظومة إلى القضايا ذات الطابع الاستعجالي وتساعدهم على اتخاذ القرار الصائب.

- تميز التقرير بالجرأة في طرح الإشكاليات، والموضوعية والشفافية في معالجة المواضيع.

- قيمة التقرير المضافة هو نشره، لأول مرة، لمعطيات مرقمة حول التكرار والغياب والمناهج والهدر، بكل موضوعية وبعيدا عن خطابات الارتياح المعتادة.

مستوى انتقاد التقرير شكلا ومضمونا

- اكتفاء المجلس الأعلى للتعليم ببناء مقترحاته على أساس التعثرات التي كشفها ميثاق التربية والتكوين.

- عدم إشارة التقرير، بما فيه الكفاية، إلى تأهيل وإعادة هيكلة الإدارة المدرسية، وغياب التصورات الكبرى بخصوص تدبير مرفق التعليم ومقترحات جديدة حول تدبير القطاع.

- عدم إشارة التقرير إلى إمكانية مراجعة المنظومة القانونية الحالية لقطاع التربية والتكوين، ولاسيما فيما يخص التدبير الإداري والمالي والشراكة.

- في مجال الموارد البشرية، عدم إشارة التقرير بما فيه الكفاية لموضوع تكوين الأطر الإدارية وتوصيف مهام المسؤولين الإداريين ومسطرة

إسناد مهام المسؤولية بالإدارة التربوية، وإمكانية مراجعة النصوص المنظمة لأطر التربية والتكوين فيما يتعلق بأطر التفتيش وأطر الإدارة التربوية وأطر التدبير المالي والمادي، سواء تعلق الأمر بالإطار أو التكوين أو بالمهام أو التخصصات أو بالتبعية الإدارية.

- إغفال التقرير الإشارة إلى المعالجة القانونية المنظمة لقطاع التعليم الخصوصي، ولاسيما وأن بعض البنود غير ممكن تفعيلها نظرا لعدم صدور نصوص تطبيقية بشأنها، وعدم ملاءمتها لواقع الممارسة بهذا القطاع، خاصة فيما يتعلق بالمصادقة على الشواهد المحصل عليها من مؤسسات التعليم الخاص ومعادلتها مع الشواهد المسلمة من مؤسسات التعليم العمومي.

- تعامل التقرير مع المدرسة كبنية مغلقة ومتجردة من ارتباطها بنظم المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية. من ثم، ضخ موارد إضافية لتمويل الإصلاح غير مجد لأن الحكامة الجيدة تقتضي التعامل مع التعليم على أنه قطاع يهم الجميع... وهذا معناه أن كل الوزارات مطالبة بوضع التعليم ضمن أولوياتها؛ «فإذا كان بناء الطرق والآبار والمسالك لا يدخل في اختصاصات وزارة التربية الوطنية، فإنه يمكن أن يكون عائقا أساسيا أمام بلوغ أهداف الإلزامية والتعميم. نفس الشيء ينطبق على الكهرباء وعلى العديد من المجالات التي لا تدخل في اختصاص الوزارة الوصية ولكنها حيوية بالنسبة للمؤسسة التعليمية».

- تغييب التقرير لمسألة المناهج والبرامج ومحتويات الكتب المدرسية، ولاسيما فيما يتعلق بمنهاج تدريس مادة التاريخ.

- في ارتباط بمسألة المناهج، أغفل التقرير «هيمنة المواد الإسلامية».

- طغيان المقاربة الكمية على التقرير، وضعف العمل الميداني في تجميع المعلومات.

- عدم وضوح وضعية مهنة التدريس في التقرير أمام ظاهرة إغلاق مجموعة من مراكز تكوين المعلمين والمراكز التربوية والجهوية والمدارس العليا للأساتذة.

- عدم تحديد المسؤوليات في فشل الإصلاحات السابقة من قبل التقرير.

- عدم إشارة التقرير إلى مسألة مجانية التعليم.

- إغفال التقرير لقطاع التعليم العالي.

- غياب موقف واضح بالنسبة لمسألة تعريب المنظومة.
- تهميش التقرير للأمازيغية، وتغييب الإشكالات البنيوية التي تعاني منها، «والقرارات الارتجالية التي تتخبط فيها عملية إدماج الأمازيغية في التعليم»، وعدم اقتراحه لأية حلول لمعالجة ذلك.
- تجاهل التقرير للمبادئ التي أسست لمنهاج اللغة الأمازيغية، والتي اعتمدتها المذكرات الوزارية والكتب المدرسية منذ خمس سنوات، ومحاولته العودة باللغة الأمازيغية إلى ما قبل هذه الخمس سنوات.
- إقصاء رأي المعنيين من التقرير، من هيئة تفتيش ومدرسين وإدارة تربوية، وطلبة كذلك.
- إغفال التقرير الإشارة للتداعيات السلبية للمغادرة الطوعية في علاقتها بالخصاص في الموارد البشرية.
- عدم تعميم ملخص شامل للتقرير على كل الفاعلين المعنيين، ولاسيما نساء ورجال التعليم والإداريون.
- إقرار التقرير بمسؤولية رجال التعليم في الوضع الراهن للمنظومة بشكل محتشم فقط.
- عودة التقرير إلى مفردات تقليدية في صياغة الكفايات أو المواد التعليمية كالحساب والقراءة والكتابة، بشكل يعكس الرغبة في العودة إلى الأداء السابق والتقليدي للمدرسة، بل نص على الزيادة في الحصص المخصصة لهذه الكفايات على حساب المواد والكفايات المعرفية والحسية والثقافية الأخرى.
- اتسام اللغة التي أنجز بها التقرير بانتقاء اصطلاحي وتعبيري دقيق، محاولا مراعاة حد أدنى من الموضوعية في رصد واقع حال المدرسة المغربية... وكذا خلق نوع من الاطمئنان والارتياح تجاه هذا الواقع بلغة المنجزات.
- اتسام لغة التقرير كذلك بالمهادنة في إثارة عدة اختلالات كالكيفية المحايدة التي تم بها اقتراح جبهة القضايا الأفقية، مشكل الغياب غير المبرر، والدروس الخصوصية المؤدى عنها، واستعمال قطاع التعليم الخاص لمدرسي القطاع العمومي.

آفاق في المسار

من بين أهم المشاريع المدرجة في برنامج عمل المجلس إلى غاية آخر السنة الجارية:

- توقيع اتفاقيتين للشراكة والتعاون مع كل من اللجنة الوطنية المغربية للتربية والعلوم والثقافة والمرصد الوطني للتنمية البشرية، في شتنبر ونونبر 2008 على التوالي.
- فتح أبواب مركز التوثيق أمام هيئات المجلس وأعضائه في دجنبر 2008.
- تنظيم يوم دراسي حول التحكم في الكفايات اللغوية بتعاون مع اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة في شهر دجنبر 2008، في إطار المغربية «السنة الدولية للغات».
- إصدار العدد الأول من مجلة «المدرسة المغربية» في بداية سنة 2009.
- إصدار مجموعة من الدراسات والأعمال التي أشرف المجلس على إنجازها في بداية سنة 2009.

مفكرة

الندوة الوطنية حول الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية: 21 و22 أكتوبر 2008
قاعة المعارض بمكتب الصرف، الدار البيضاء.

نشرة المجلس الأعلى للتعليم
قسم الاتصال والتوثيق
الهاتف: 25 44 77 037 – الفاكس: 12 46 77 037
البريد الإلكتروني: contact@cse.ma – الموقع الإلكتروني: www.cse.ma